

إقتصاد المعرفة وأثره على التنمية البشرية

أ.د. الداوي الشيخ - جامعة الجزائر 03

أ. دوخي مقدم - جامعة الجزائر 03

RESUME:

Durant les trois derniers siècles l'humanité à beaucoup pour nous renvoyer l'image société en mouvement.

Elle est passé de révolution agricole, puis industriel et abouti à la révolution informatique ou celle des technologies de l'information qui lui à conféré un degré de développement.

Au jour d'huit à ère de l'informatique et la cybernétique on est en pleine économie virtuelle. Le savoir peu avoir plusieurs aspects qu'on peu réduire en une information bénéfique à l'home grâce aux études recherches et travail.

La connaissance c'est le moteur de l'économie et l'un des plus importants critères de développement dans n'importe quelle société humaine.

Elle est considérée comme fonction de l'évolution économique.

مقدمة:

أدى التطور الكبير في العلم والتكنولوجيا خلال القرنين الأخيرين إلى تراكم معرفي كبير، كما حققت الدول المتقدمة نموها الاقتصادي المستمر بدعم من البحث العلمي، مما جعل التراكم الرأسمالي في هذه الدول مرتبط بالتراكم المعرفي والتنمية البشرية المستمرة، وأدى هذا التراكم المعرفي بدوره أيضا إلى سرعة مذهلة في التطوير والاكتشاف للعديد من مستحدثات العصر؛ ومن هذا المنطلق تعتبر المعرفة بمثابة العامل المحرك الذي يدفع الاقتصاديات والمجتمعات نحو الرخاء في الحاضر والمستقبل.

إن أهم ما يميز التغيرات والتحويلات الكبرى التي يشهدها عالم القرن الحادي والعشرين هو تشعب وانتشار هذه التحويلات لتشمل كافة مجالات المعرفة الإنسانية، وكذلك المعدل المتسارع التي تحدث به هذه التغيرات بشكل غير مسبوق في تاريخ البشرية، وتأتي في مقدمة هذه التحويلات والابتكارات نظم التكنولوجيا الفائقة والعقول البشرية الذكية التي

تميز الاقتصاد العالمي الجديد وهو اقتصاد المعرفة، ومن ثم فإن هذا المقال يحاول الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما هو مفهوم اقتصاد المعرفة؟

- ما هو أثر هذا الاقتصاد العالمي الجديد، أي اقتصاد المعرفة على التنمية البشرية؟

نحاول الإجابة على السؤالين أعلاه من خلال تحليل العناصر التالية:

أولاً- مفهوم الاقتصاد المعرفي:

يشير مفهوم الاقتصاد المعرفي في عمومته إلى ذلك الاقتصاد المعتمد على المعرفة، حيث تُحقق المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة، ومفتاح المعرفة هو الإبداع والتكنولوجيا، بمعنى أن الاقتصاد يحتاج إلى المعرفة، وكلما زادت كثافة المعرفة في مكونات العملية الإنتاجية زاد النمو الاقتصادي.¹

ومن هذا المنظور تعد المعرفة عنصراً حاسماً في التنمية، فلكي نُنتج يتعين علينا أن نحول الموارد المتاحة لنا إلى أشياء نحتاج إليها، وهو ما يتطلب عنصر المعرفة.

ويشمل الاقتصاد المبني على المعرفة الكثير من التغيرات والنشاطات بدءاً من عولمة التجارة والمال والإنتاج إلى ظهور الاندماج بين المؤسسات العملاقة، وانتشار المؤسسات متعددة الجنسيات، وتوسع الاستثمار في أنحاء العالم، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أساسها الإلكترونيات المنطلق الرئيس لحدوث هذه التغيرات والمساعدة في تنفيذها.

ثانياً- أهمية اقتصاد المعرفة:

شهدت البشرية في العقود الأخيرة تحولا كبيرا وعميقا في مسارها وهو ما اصطلح على تسميته بالمعلوماتية، والتي جعلت المعرفة أساس الموارد والقوة والتقدم؛ فقد كانت معظم القوى العاملة تتمركز في مجال الزراعة، ثم بدأت في التحول نسبياً إلى ميدان الصناعة، ولكن في العقود الأخيرة بدأت تتوجه نحو مجال المعلوماتية والمعرفة؛ وكما كانت

¹ - علي علي حبيش، الإنماء المعرفي منطلق عصر للتحديث، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد 165، 1 سبتمبر 2001، ص 30.

المجتمعات والدول المتقدمة توصف بأنها زراعية ثم صناعية في زمن ما، فإنها اليوم توصف بمجتمعات واقتصاديات المعرفة.

تعد هذه المرحلة مرحلة اقتصادية واجتماعية في تاريخ البشرية، تجعل المعرفة موردا تسعى المجتمعات والدول عامة لاكتسابه، وتقتضي بالضرورة إعادة صياغة المجتمعات والسياسات للتكيف مع هذه المرحلة، فكما غيرت الزراعة في المجتمعات والدول والحضارات بانتقال البشرية من الصيد والرعي، وكما غيرت الصناعة في موازين القوى والعلاقات الدولية الإستراتيجية والاقتصادية، إن المعرفة أصبحت المصدر الرئيس لتغير معظم المنظومات الاقتصادية والتنموية والسياسية والإستراتيجية.

ثالثاً- خصائص اقتصاد المعرفة:

هناك مجموعة من الخصائص تميز عصر المعرفة بصفة عامة، يمكن تحديدها كما يلي:

أ- خصائص عصر المعرفة:

1- زيادة أهمية العنصر البشري كميزة تنافسية للمؤسسات، حيث أصبحت الموارد البشرية وطرق إدارتها من الميزات التنافسية خلال السنوات العشر الماضية، وذلك بسبب تراجع الأهمية النسبية للميزات التنافسية التقليدية، ففي عصر المعرفة أصبحت الموارد البشرية أهم أصول المؤسسة بل ثروتها الوحيدة تقريبا.

2- تغير مهمة وهيكل المؤسسات، حيث بدأت خلال السنوات القليلة الماضية تظهر بعض آثار عصر المعرفة المتوقعة، والتي كان لها أثر كبير على فلسفة إدارة المنظمات وهيكلتها وعدد العاملين فيها؛ فالاتجاه السائد الآن بين منظمات الأعمال هو الاتجاه إلى التقلص، وهذا يعني التحول نحو الاستثمار في مصادر المعرفة (أي الأصول البشرية) أكثر من الاستثمار في نواتج المعرفة (أي الأصول المادية).²

² - أشرف عبد الرحمان الشيمي، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، مؤسسة اقرأ للنشر والتوزيع، 2007، ص 29.

3- تضاؤل قيمة وأهمية المكونات الإنتاجية أمام المكونات المعرفية، فالمكونات المادية للسلع والخدمات تتضاءل يوميا أمام المكونات المعرفية، حيث أصبحت المعرفة المكون الأساسي في كل ما نصنع وكل ما نفعل وكل ما نشترى وكل ما نبيع، ولذلك فإن إدارة المعرفة أصبحت المهمة الأساسية لمنظمات الأعمال خلال الفترة الحالية والمستقبلية.

ب- خصائص اقتصاد المعرفة:

إن الخصائص التي ميزت عصر المعرفة كان لها انعكاسا على الاقتصاد، فقد أصبح يتصف بخصائص وصفات جعلته يستحق أن يُطلق عليه اصطلاح اقتصاد المعرفة، والذي يتميز بالخصائص التالية:

1- اقتصاد لا يعاني من الندرة بالمعنى التحليلي القديم، بل هو اقتصاد الموارد التي يمكن استمرار زيادتها عبر الاستخدام المتزايد للمعلومات والمعرفة.

2- اقتصاد تتقلص فيه أهمية وتأثير الموقع من خلال الاستخدام الملائم للتكنولوجيا، وأساليب الأسواق الرأسية أي عبر الرسائل الالكترونية والشبكات الالكترونية بما يغير المفهوم التقليدي للأسواق.

3- اقتصاد يصعب فيه تطبيق القوانين الضريبية، والقيود الجمركية وغير الجمركية، فالمعرفة والمعلومات زاد الطلب على منتجها، وبالمقابل قلصت القيود الجمركية وغير الجمركية.

4- إن أسعار المنتجات تتضمن كثافة أعلى للمعرفة، تنخفض أسعارها عن تلك التي لا تستخدم كثافة معرفية أو لا تستخدمها على الإطلاق.

5- اقتصاد يتوقف عليه تسعير المنتج أو قيمته على السياق الذي يتم فيه التسويق، بحيث يمكن أن تكون هناك أسعار مختلفة لشعوب مختلفة، وأوقات مختلفة لنفس المنتج المعرفي.

6- إن اقتصاد المعرفة يعني في جوهره أن قيمة المعرفة ذاتها تكون اكبر حينما تدخل في حيز التشغيل ونظم الإنتاج، وبالمقابل فإن قيمتها تصبح صفرا عندما تبقى حبيسة في عقول أصحابها.

7- إن مفتاح القيمة في اقتصاد المعرفة يتمثل في مدى تنافسية رأس المال البشري.

8- إن اقتصاد المعرفة يمنح مكانا مركزيا لنظم التعليم والتدريب المستمرين لكي تتلاءم خبرات العمالة مع اقتصاد المعرفة، وهذا يتطلب أساليب جديدة في التفكير وفي وضع السياسات الاقتصادية.

ج- قدرات اقتصاد المعرفة:

بناءا على الخصائص التي تم ذكرها سابقا يمكن تبيان القدرات العالية لاقتصاد المعرفة، ومنها:³

1- المرونة والقدرة العالية على التكيف مع المتغيرات والمستجدات الحياتية المتسارعة والمتكافئة.

2- القدرة العالية على التجديد والتطور والتواصل الكامل مع غيره من الاقتصاديات التي أصبحت تسعى إلى الاندماج فيه.

3- القدرة على الابتكار وإيجاد وتوليد وتوالد منتجات فكرية معرفية وغير معرفية جديدة، ومن ثم يساعد على خلق وإيجاد المنتجات الأكثر إشباعا وإقناعا للمستهلك والموزع والمتعامل في إطاره.

4- تعدد وتنوع وتجدد وتدفق خلق القيمة المضافة في/ وبـ "اقتصاد المعرفة"، وان كانت تناسبية المضمون فإنها في ذات الوقت ثرية وغنية وتكاد تكون لانهائية.

5- لا توجد فواصل زمنية أو عقبات تقليدية أمام التعامل معه، فهو اقتصاد مفتوح وكل متطلباته معرفة عقلية وإدارة تشغيلية ووعي كامل بأبعاد وجوانب هذا الاقتصاد.

6- ارتباطه بالذكاء والقدرة الابتكارية والخيال والوعي الإدراكي بأهمية الاختراع والخلق والمبادرة الذاتية والجماعية لتحقيق ما هو أفضل وأحسن، وتفعل ذلك كله بإنتاج حجم أكبر وأكثر جودة في الأداء وأفضل إتاحة في الإشباع.

³ - اشرف عبد الرحمان الشيمي، مصدر سابق ذكره، ص 31.

رابعاً- المتطلبات الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة:

- توجد متطلبات أساسية يجب توافرها لبناء اقتصاد المعرفة، تتمثل فيما يلي:
- 1- تجهيز بنية تحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لبناء مجتمع المعلومات كخطوة أولية أساسية.
 - 2- تطوير القوانين والنظم السائدة لتناسب مع متطلبات بناء اقتصاد المعرفة، والتي تعد الشفافية أهم ركائزها؛ كما يتطلب إعداد بيئة قانونية وتشريعية ومناخ يضمن حرية تداول المعلومات بلا عوائق.⁴
 - 3- تفعيل المرافق والإدارات لجميع منظومات المجتمع والتي منها منظومتي الاقتصاد والتعليم.
 - 4- إعادة هيكلة الإنفاق العام لترشيده وإجراء زيادة حاسمة في الإنفاق المخصص لتعزيز المعرفة بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة وصولاً إلى التعليم الجامعي وانتهاءً بمنظومة البحث العلمي والتطوير، إذ أن بناء ودعم اقتصاد المعرفة يتطلب إجراء تغييرات جذرية في منظومة التعليم، بحيث تتحول من تعليم يغطي حقبة معينة من حياة الفرد إلى تعليم مستمر مدى الحياة.
 - 5- العمل على خلق وتطوير رأس المال البشري بنوعية عالية وعلى الدولة خلق المناخ المناسب للمعرفة التي أصبحت أهم عناصر الإنتاج مع تهيئة بيئة للاتصالات تكون قوية وتسمح بتدفق البيانات بين وحدات الاقتصاد.
 - 6- إدراك المستثمرين والمؤسسات لأهمية اقتصاد المعرفة.
 - 7- اكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة المحلية بما يعني تطوير المعرفة المستوردة وإيجاد المعرفة التي لا يمكن الحصول عليها على الصعيد الدولي.
 - 8- خلق مؤسسات مصممة على فكرة التغيير، مما يتطلب رؤية خاصة عند تصميم المؤسسة على نحو يحفز على إطلاق التغيير، على أن يكون ذلك ضمن إستراتيجية متكاملة.

⁴ - أحمد عبد الوونيس، اقتصاد المعرفة، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية وآخرين، 2006، ص 19.

خامساً- الاستثمار في الأصول المعرفية:

يعد الاستثمار في الأصول المعرفية (البشر) أكثر أهمية من الاستثمار المادي، وهو بمثابة العامل الرئيس للمنافسة، لان الابتكار والإبداع الذي يقوم به الفرد المؤهل والمدرب ينمي مسارات التقدم التكنولوجي كقاعدة للتنمية الاقتصادية، وتلعب الدولة دورا هاما في تهيئة المناخ المناسب للاستثمار في التكنولوجيا وصناعة المعلومات والأصول المعرفية وتحديد أولويات الإنتاج، وفي توفير البنية الأساسية البشرية بالاستثمار في التعليم والتدريب، ورفع المهارات في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وتهيئة مجالات الابتكار والإبداع، ومن الأهمية بمكان التنبؤ بالمسار المتوقع للتطور التكنولوجي بدراسة الصناعات الواعدة والتي تستحق طموحات التنمية في ظل التحديات المستقبلية.

وتشير الدلائل إلى أن صناعة البرمجيات من الصناعات الصاعدة على مستوى العالم اجمع، ويُقدر حجم إنتاجها الحالي بما يزيد على 200 بليون دولار أمريكي أي حوالي ربع قيمة الإنتاج لجميع الأعمال في الصناعات الالكترونية. بمختلف خصائصها وفروعها، وتستأثر الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها على نصف هذا الإنتاج، تليها أوروبا بحصة 25%، ثم اليابان بـ (13%)، ثم باقي دول العالم.⁵

سادساً- محددات الطلب على المعرفة:

هناك عدة محددات من المنظور الاقتصادي للطلب على المعرفة، وهي:

1- محددات القدرة الشرائية: تلعب دورا هاما في الطلب على المعرفة الخاضعة لآليات السوق، فانخفاض الدخل مع ارتفاع سعر المعرفة تعتبر من المعوقات المنطقية للطلب على المعرفة، كما أن تكلفة التوصل لسبل اكتساب المعرفة خاصة تلك المستوردة من الخارج مباشرة أو يعتمد إنتاجها محليا على مكونات مستوردة من الخارج سلعا أو خدمات يرتفع

⁵ - أحمد عبد الونيس وآخرون، ص 20.

سعرها بسبب الحصول على إنتاج المعرفة ثم تجسيدها في سلع وخدمات أو بسبب الاحتكار المحلي لها.

2- محددات خصائص المستهلكين المحتملين للمعرفة: ويتعلق الأمر بصناع القرار في الأسرة والمشروعات الإنتاجية ومؤسسات الدولة والمجتمع المعرفي وتفضيلاتهم، واثار ذلك على حجم الطلب على المعرفة.

3- محددات أهمية مؤسسات منظومة المعرفة في إنشاء الطلب على المعرفة. بمجرد قيامها بدورها الطبيعي.

4- محددات سيادة انطباعات غير صحيحة عن عدم جدوى المعرفة في حل مشكلات النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، أو صعوبة التوصل لمثل هذه المعرفة.

5- محددات الإكراه قد يفلح في كبت الطلب على المعرفة، فحين يتم التضيق على الحرية وتفرض القيود، وأحياناً العقوبات على اكتساب المعرفة يجعل هذا طالي المعرفة يؤثران السلامة أو الاستكانة لغياب المعرفة عن حياتهم.

سابعاً- الفجوة المعرفية:

أ- ماهية الفجوة المعرفية: تعرف الفجوة المعرفية بأنها: "الفجوة بين الدول النامية والدول المتقدمة صناعياً فيما يتعلق بالمعرفة بالتكنولوجيا"⁶.

كما تُعرف هذه الفجوة بالفجوة الرقمية، وتعرف بالفرق بين من يملكون أو يستطيعون التعامل مع التقنيات الرقمية ومن يعجزون عن ذلك.

ب- خطورة الفجوة الرقمية: بالرغم من التقدم الصناعي الذي حققته بعض الدول النامية منذ عقد الستينات من القرن الماضي، والذي زادت معدلاته خلال عقدي الثمانيات والتسعينات من نفس القرن، إلا أن الفجوة المعرفية والتكنولوجية بين الدول

⁶ - سمير أبو الفتوح صالح، رؤية إستراتيجية للتحويل نحو الاقتصاد المعرفي ومنظمات الأعمال الالكترونية في المنظمة العربية، افريل 2006.

النامية والدول الصناعية المتقدمة التي تعاضمت بدرجة كبيرة، بل إن فجوة أخرى بدأت في الظهور بين بعض الدول التي بدأت مسيرتها التنموية مثل دول نمور آسيا، الهند، الصين...، وتكمن خطورة الفجوة المعرفية في أن الهدف الذي تسعى إليه البلدان النامية ليس هدفا ثابتا، بل هدف متحرك مع استمرار البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع في توسيع نطاق معرفتها، والواقع أن الفجوة في القدرة على خلق المعرفة أكبر من فجوة المعرفة ذاتها.

ج- أساليب علاج الفجوة المعرفية: هناك ثلاث خطوات أساسية يتعين على البلدان النامية أن تتخذها لتضييق الفجوة المعرفية، وهي:

1- الحصول على المعرفة:

وهو ينطوي على استغلال المعرفة المتاحة في أماكن أخرى من العالم وتطويرها، إضافة إلى القيام بخلق المعرفة محليا من خلال البحث والتطوير وتكوين معرفة محلية، ويمكن في هذا الصدد إقامة تحالف استراتيجي بين رجال الأعمال للدول العربية الراغبة بإنتاج بعض الصناعات الواعدة، مثل: الصناعات البيئية وصناعة البرمجيات بأسلوب المشاركة، ويعد هذا الأسلوب منطلقا لإقامة تكامل اقتصادي عربي في الصناعات الواعدة التي لا توجد في أي دولة عربية إلا بالقدر القليل.

2- استيعاب المعرفة:

وذلك من خلال تأمين التعليم الأساسي الشامل مع التركيز بصورة خاصة على توفير وإتاحة التعلم للفئات المحرومة من التعليم، وتوفير فرص التعليم مدى الحياة، ودعم التعليم العالي في مجال العلوم والهندسة.

3- نقل المعرفة:

وهو ينطوي على الاستفادة من المعلومات الجديدة من تكنولوجيا الاتصالات من خلال المنافسة المتزايدة، ومساهمة القطاع الخاص والقوانين المناسبة.

ثامناً- حدود وملامح الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة:

أ- **حدود الاقتصاد الجديد:** تتحدد حدود الاقتصاد الجديد بعدد من العوامل، والجدير بالذكر أن علاقة الاقتصاد الجديد بالاقتصاد القديم مبني على طبيعة المعرفة، والتي تتميز بأنها تراكمية، ومن تلك العوامل التي تميز حدود الاقتصاد الجديد:

1- معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي المعتمد على المعرفة، والمبني على التكنولوجيا الجديدة، وبمعنى آخر المكون المعرفي الذي يزيد من معدل الناتج المحلي والإجمالي.
2- قدرة الدول التي تملك التكنولوجيا الجديدة على خلق أنماط جديدة من الطلب، والتي تتحدد على نوعية التكنولوجيا.

3- تتحدد درجة استفادة الدولة المضيفة من عوائد المعرفة بعنصرين أساسيين هما:
- البيئة التكنولوجية المتاحة في الدول المضيفة، والتي تحدد بدرجة كبيرة قدرتها على الاستفادة من المعرفة.

- درجة توافر رأس المال البشري القادر على استيعاب التكنولوجيا الحديثة.
ويرتبط توافر العنصرين السابقين بمدى اهتمام الدولة وفاعلية أنشطة البحث والتطوير والتعليم والتدريب لرفع كفاءة العنصر البشري.

ب- ملامح الاقتصاد العالمي الجديد:

• يقدر المحلون الاقتصاديون أن هناك فقط 20% من السكان الذين يمكنهم العمل والحصول على الدخل والعيش خلال القرن القادم، أما النسبة الباقية من السكان فسوف يعيشون في حالة فقر، ومع نمو الاقتصاد الجديد يزداد تركيز الثروة، وتتسع الفروق بين البشر والدول اتساعاً لا مثيل له، وان هناك 60% من دول العالم تستحوذ على 75% من الناتج العالمي الإجمالي، و84% من التجارة العالمية، ويملك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية⁷.

⁷- Poul Pomer ,Idea and objects in économic développement, journal of monetry economic, 1993, p 543.

- إن الكتلة النقدية في ضوء عمليات تحرير الأسواق المالية والنقدية لم تعد خاضعة للسلطة النقدية المحلية (البنك المركزي)، فعمليات دخول وخروج الأموال على نطاق واسع، تتم في ومضات سريعة على شاشات الكمبيوتر مما يجعل السلطة النقدية عاجزة عن الدفاع عن أسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار الأوراق المالية في البورصات.
- إن الوظائف التي يبني عليها الاقتصاد الجديد تتزايد بطريقة مطردة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انه من المتوقع أن تتزايد الوظائف في قطاع الكمبيوتر والبرمجيات بنسبة 45% خلال الفترة القادمة، وتحتل نفس المرتبة ووظيفة محلل النظم، يأتي بعدها وظيفة مهندس كمبيوتر، ثم تأتي بعد ذلك وظائف الأعمال المتزلية المبنية على الخبرة والتعليم الجيد في هذا المجال، وفي المرتبة الأخيرة يأتي المجال الطبي والذي يبني على المعرفة.⁸

ج- الأسواق في ظل الاقتصاد الجديد:

نتيجة لوجود الاقتصاد الرقمي ظهرت مجموعة من الأسواق الالكترونية غير التقليدية، وكانت أهم مكونات هذه الأسواق المنتجات الرقمية.

- ✓ تعد التنافسية من أهم ما يميز هذه الأسواق، ومن أهم الأسباب التي تجل المفاضلة بين المنتجات المنافسة الحادة.
- ✓ تخفيض تكلفة شراء المنتجات.
- ✓ السرعة في اختيار أفضل المنتجات.
- ✓ المفاضلة بين المنتجات.

إن المنافسة بين المؤسسات حل محلها المنافسة بين الشبكات.

تاسعاً- اقتصاد المعرفة وأثره على تنمية الموارد البشرية:

بناء على التغيرات التي حدثت في هذا القرن في الأنشطة الاقتصادية والمتصلة باقتصاد المعرفة أدت إلى حدوث تغيرات كبيرة في نماذج التوظيف، كذلك ظهور الحاجة إلى نماذج جديدة من المهارات المطلوبة.

⁸ - احمد عبد الونيس، اقتصاد المعرفة، مرجع سابق ذكره، ص 24 - 25.

إن الأولوية التي يحتلها رأس المال البشري في اقتصاد المعرفة تقود إلى صراع عالمي حول الموهوبين، تماما كما حدث عندما كانت الشعوب في الماضي تتصارع على الأرض، لان الأرض كانت تعتبر أصلا من أصول الإنتاج، وكنتيجة منطقية لهذا التوجه الجديد سوف تبدأ الأصول المادية بفقدان قيمتها كأصول مضمونة، بينما يصبح رأس المال البشري ذا قيمة ربحية، مما يدفع المؤسسات للنظر للعمالة من منظور جديد، ففي ظل اقتصاد المعرفة يكون العاملون هم الشركة والنتاج هو المعرفة.

1- عمالة المعرفة:

يشير (دراكر) إلى أن مصطلح المعرفة لم يكن معروفا منذ أربعين سنة، وكان أول استخدام له عام 1959 في كتابه،⁹ وأكد فيه على ظهور ما يسمى بعمالة المعرفة، وان إحلال عمالة المعرفة محل عمالة الصناعة لا يمكن أن يتم بنفس الطريقة التي تم بها إحلال عملة الصناعة محل عمالة الزراعة، ففي حالة عمالة المعرفة هناك حاجة إلى تغير الاتجاهات والقيم والمعتقدات.

ويشير الكاتب إلى التعاريف التالية:

عمالة المعرفة: هي التي تعمل بعمل المعرفة الذي يتصف بأنه نشاط إبداعي منظم يتم أدائه من اجل زيادة مخزون المعرفة للأفراد والمجتمع، واستخدام هذه المعرفة في التطبيقات الجديدة، فعمل المعرفة يتضمن البحث الرئيسي وتطبيقات الأبحاث وتنمية وتطوير الخبرات التي تؤدي إلى اكتشاف منتجات أو عمليات جديدة.

وقد سار في نفس الاتجاه (هيلتوب ودريسبرس) ولكن بعد إجراء تعديل على تعريف عملة المعرفة، حيث أشار إلى أن عمل المعرفة هو نشاط منظم يشتغل في البيانات ويعالج المعلومات وينمي ويطور المعرفة، هذا العمل من الممكن أن يكون نظريا وليس موجهها

⁹ - اشرف عبد الرحمان الشيمي، مصدر سابق ذكره، ص75.

لغرض تطبيقي، وقد يكون تطبيقي وموجه لخلق تطبيقات أو منتجات أو عمليات جديدة.¹⁰

يمكن القول من خلال التعريفات السابقة أن ظهور عمالة المعرفة أصبح حقيقة واقعة، ويجب إدارتها بطرق جديدة ولا يهم ما هو شكل هذه العمالة، ولكن الأهم أنها تعتبر مجال تركيز جديد لنوعية من قوة العمل التي تتميز بـمميزات وخصائص تختلف عن تلك التي كانت موجودة من قبل في قوة العمل، كذلك تتميز بالإنتاجية والالتزام.

2- عمالة المعرفة داخل المنظمة:

لتحديد نوعية العمالة داخل المنظمة يمكن الاستعانة بما قدمه (فريكس فيبي) من خلال العلاقة والربط بين القدرات المهنية والقدرات التنظيمية، فتوصل إلى أربعة أنواع من العمالة تعمل داخل منظمة المعرفة، يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

الأنواع المختلفة للعمالة داخل المنظمة

| | |
|----------|-------------------------|
| القادة | عمالة المعرفة المحترفون |
| المديرون | المعاونون |

المصدر: اشرف عبد الرحمان الشيمي، إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة، جامعة الأزهر، 2007، ص 77.

يتضح من الجدول أن هناك أربعة أنواع من العمالة تعمل داخل منظمة المعرفة، وذلك عند إيجاد علاقة بين القدرات المهنية والتنظيمية، ويمكن إيضاح هذه العمالة كما يلي:

لعمالة المعرفة المحترفون: وهم أصحاب القدرات المهنية المرتفعة والقدرات التنظيمية المنخفضة، فهم أكثر العمالة مهارة مهنية أو حرفية، هم الخبراء الذين يعملون كمحرك لتوليد الدخل.

للمديرون: هم أصحاب القدرات التنظيمية المرتفعة، والقدرات المهنية المنخفضة، فلديهم الإدراك والقدرة على إدارة وتنظيم العمل من خلال الآخرين.

¹⁰ - اشرف عبد الرحمان الشيمي، مصدر سابق ذكره، ص 75.

للمعاونون: دورهم الأساسي مساعدة عمالة المعرفة والمديرين، فليس لديهم أي مؤهلات احترافية أو تنظيمية تعطيهم مكانة متميزة داخل منظمة المعرفة.

للقادة: وهم أصحاب القدرات المهنية والتنظيمية المرتفعة، لذلك فهم من يرغب الآخرون بإتباعهم، وبشكل غير رسمي هم الذين يعينونهم أو يوظفونهم، ومن ثم فإن القيادة هي التي تحدد أين يجب أن تذهب المنظمة.

عاشراً- جوانب الاختلاف بين عمالة المعرفة في عصر المعرفة والعمالة التقليدية في العصر الصناعي:

إن من أهم جوانب الاختلاف بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد التقليدي هو ظهور عمالة المعرفة، والتي تختلف عن العمالة التقليدية في الجوانب التالية:

- 1- عمالة المعرفة هم الرأسماليون الجدد، لأن المعرفة هي المورد الرئيس والأكثر ندرة، وهذا يعني أن عمالة المعرفة تمتلك وسائل الإنتاج.
- 2- تحتاج عمالة المعرفة إلى هيكل تنظيمي يساعدهم على تجميع معرفتهم وتنظيمها في شكل منتجات نهائية.
- 3- يتم النظر لعمالة المعرفة على أنهم محترفون وخبراء أكثر من كونهم موظفين، فمجتمع المعرفة هو المجتمع الأعلى مرتبة والأدنى مرتبة بدلا من الملاك والمرؤوسين.

4- عامل المعرفة يحتاج إلى عاملين رئيسيين، هما:

- التعليم الرسمي الذي يمكنه من دخول عالم المعرفة لأول مرة.
 - التعليم المستمر من خلال حياته الوظيفية حتى يحدث تحديث دائم ومستمر لمعرفته.
- بناء على ما جاء سابقا يمكن القول أن السلوك المطلوب من العاملين في ظل اقتصاد المعرفة أصبح مختلفا تماما عن ذلك الذي كان مطلوبا في العصر الصناعي، فهم الآن يجب أن يكونوا مبتكرين ومبدعين وبعيدين عن النماذج الجامدة، وعليه في ظل اقتصاد المعرفة

يتم مكافأة العاملين على مقدار ما يملكون من المعرفة وقدرتهم على تشغيلها، وليس مقابل ولائهم ولا حتى من اجل الوقت الذي يبذلونه في العمل أو عملهم.

خاتمة:

تناول المقال الجانب المفاهيمي للاقتصاد العالمي الجديد وهو اقتصاد المعرفة، حيث تم تناول وعرض أهم الخصائص المميزة لاقتصاد المعرفة وخصائص عصر المعرفة، وما يجب التأكيد عليه هو أن عنصر الاستثمار في هذا الاقتصاد لزيادة ثروة المجتمع هو الرأس المال البشري، وان أصول المؤسسات الاقتصادية التي كانت عناصر مادية أصبحت أصول معرفية، ومنه أصبح الاهتمام ينصب على العنصر البشري أو ما يعرف بعمالة المعرفة، ولهذا توصلنا إلى النتائج التالية:

- إن التطور المعرفي في مجال المعلومات وفي مجال التكنولوجيا قد أسهم ويسهم بشكل كبير في تفاعل الثقافات، وفي الإبداع.
- إن اكتساب القدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة، وفي مقدمتها تكنولوجيا المعلومات يرتبط بأحداث تعتبر أساسية في مجالات التربية ونظم التعليم والجوانب المؤسسية المرتبطة بها، وهو ما يفتح المجال أمام التطور الاقتصادي والاجتماعي.
- إعادة هيكلة مؤسسات البحث والتجريب جنبا إلى جنب مع مؤسسات التعليم لتواكب التغيرات السريعة في العلم والتكنولوجيا.
- تنمية قدرات التشغيل الذاتي عبر وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات.
- تكريس الميزانيات الضخمة للإنفاق على عمليات البحث والتطوير.
- هيكلة المنظمات وتصميمها بطريقة تتأقلم مع اقتصاد وعمالة المعرفة.
- هناك مجموعة من المهارات والصفات التي يجب ان يكتسبها العامل ويتصف بها إذا أراد أن يصبح عامل معرفة، منها:

✓ القدرة على النقاط المعلومات وتحويلها إلى معرفة قابلة للاستخدام.

✓ القدرة على التعلم والتكيف بسرعة وامتلاك المهارات اللازمة لذلك.
✓ إتقان العمل خارج حدود الزمان والمكان، والقدرة على إدارة العمل سواء كان ذلك في بيئات عمل تقليدية أو بيئات افتراضية.
كما أن هناك مجموعة من الخصائص يجب أن تدركها المنظمات إذا أرادت أن تتعامل بنجاح مع عمالة المعرفة، منها:

- لا يجب أن يحدد لهم هيكل ولا أن يحدد لهم تدفق عملهم.
- عملهم يتغير باستمرار ويصعب التنبؤ به.
- جزء كبير مما يفعلونه غير مرئي فهو في عقولهم.
- لا توجد مقاييس محددة لقياس جودة أداء عمالة المعرفة.
- يحتاجون إلى هيكل تنظيمي لا يتدخل في أدائهم.
- من أهم ما يميز عمالة المعرفة هو أنهم يعملون بعمل المعرفة، وأنه يتم تقييمهم على مقدار ما يملكون من معرفة فريدة تساهم في تحقيق ميزة تنافسية للمنظمة التي أصبح يطلق عليها منظمة المعرفة، والتي تمثل المعرفة أهم أصولها.

المراجع:

- 1- أحمد عبد الوونيس ومدحت أيوب، "اقتصاد المعرفة"، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة 2006.
- 2- أشرف عبد الرحمان الشيمي، "إدارة الموارد البشرية في عصر المعرفة"، مؤسسة اقرأ، القاهرة، 2007.
- 3- عادل أحمد زايد، "إدارة الموارد البشرية، رؤية إستراتيجية"، القاهرة 2006.
- 4- سمير أبو الفتوح صالح، "رؤية إستراتيجية للتحول نحو الاقتصاد المعرفي ومنظمات الأعمال الالكترونية في المنطقة العربية"، كلية التجارة، جامعة المنصورة، أبريل 2006.
- 5-Jupiter communication, 1999: www.Nua.org consulté le: 10/04/2011.
- 6-Pool Pomer, "Ideas and objects in economic development", Journal of monetary economics, 1993.